

الجمعية العامة



الدورة الستون
البند ٤١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/60/L.24 و Add.1)]

٣٤/٦٠ - الإدارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى جميع القرارات ذات الصلة، وبوجه خاص قرارها ٥٥/٥٩ المؤرخ
٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الإدارة العامة والتنمية،

وإذ تحيي الذكرى السنوية العاشرة للدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة
المكرسة لموضوع الإدارة العامة والتنمية التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وإذ تسلّم بالدور الهام الذي تضطلع به الإدارة العامة فيما يتعلق بتخطيط الخدمات
العامة وتوفيرها، وما يمكن أن تقدمه من مساهمة إيجابية في إيجاد بيئة مؤاتية لتعزيز التنمية
المستدامة،

وإذ تؤكد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وشفافيتها ومساءلتها،

وإذ تؤكد من جديد أن الإدارة العامة المتسمة بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية
والشفافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق
الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ أن قدرات المؤسسات العامة والموارد البشرية ستتهض بدور حيوي في
تمكين الدول الأعضاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو فعال،

وإذ تسلّم بأن التدابير الرامية إلى توسيع دائرة المشاركة في تسيير شؤون الحكم
وتعزيز شفافيته من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على أن تبني وترسخ قدرة الدولة على
معالجة قضايا التنمية والتحديات الأخرى،

وإذ تؤكد أهمية وجود إدارة عامة قائمة على المشاركة تستجيب لاحتياجات الأفراد ومتطلبات الحكم الرشيد،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - تؤكد على أن الحكم الرشيد والإدارة العامة المتسمة بالشفافية والخضوع للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي من شأنهما أن يساهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - تسلم بأهمية الجهود التي تبذلها الحكومات لفتح أبواب المشاركة العامة في تسيير شؤون الحكم والعمليات الإنمائية من خلال التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجتمعاتها، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

٤ - تؤكد أن الجهود الوطنية الرامية إلى الارتقاء بأساليب الحكم والإدارة العامة والقدرات المؤسسية والإدارية أمر أساسي لتمكين الدول الأعضاء من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع الدول الأعضاء على زيادة جهودها في هذا الشأن؛

٥ - تشجع المجتمع الدولي على زيادة دعمه للجهود الوطنية، بما يشمل مساعي البلدان النامية، في مجال الإدارة العامة، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير أمور عدة منها الدعم والتعاون في المجالات المالية والتعليمية والمادية والتقنية حسب الاقتضاء؛

٦ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تنقيد بمبادئ الإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة، والإنصاف، والتحلي بروح المسؤولية، والمساواة أمام القانون، وضرورة ضمان النزاهة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة ورفض الفساد بجميع أشكاله على كافة المستويات، بما يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢)، وتحث في هذا الصدد الدول الأعضاء التي لم تسن بعد قوانين لتحقيق تلك الغايات على أن تنظر في القيام بذلك؛

٧ - توافق على ضرورة أن تعزز الأمم المتحدة الابتكار في دوائر الحكومة والإدارة العامة، وتؤكد أهمية زيادة الاستفادة الفعالة من الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة

(١) A/60/114.

(٢) القرار ٤/٥٨، المرفق.

العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة في عملية تنشيط الإدارة العامة من خلال بناء ثقافة الابتكار وروح الشراكة والتجاوب؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية لإدارة العامة والمالية، العمل على تيسير نشر المعلومات والمعرفة والممارسات القيمة في مجال الإدارة العامة؛

٩ - **تؤكد** ما قدمه المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم من مساهمة قيمة في تبادل الدروس المستفادة في مجال إصلاح الإدارة العامة؛

١٠ - **تحيط علماً مع التقدير** بإعلان سول بشأن نظام الحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية الذي أقره المشاركون في المنتدى العالمي السادس المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم المعقود في سول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥^(٣)؛

١١ - **تعرب عن تقديرها** لحكومة جمهورية كوريا لاستضافتها المنتدى العالمي السادس المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم؛

١٢ - **تؤكد** على أهمية المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم الذي سوف تستضيفه الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ والذي سيلقي الضوء على أهمية تحسين الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تحث** الأمم المتحدة على أن تزيد إلى أقصى حد من فعالية أنشطتها في ميدان الإدارة العامة والتنمية بتوطيد الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى حسب الاقتضاء وبالتشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ونتائج المنتدى العالمي السابع المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم المقرر عقده في عام ٢٠٠٧.

الجلسة العامة ٥٨

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

(٣) A/60/391، المرفق.